

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2018

ملحق (1)

الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة
"توفير العمل اللائق للجميع":
الوضع الفلسطيني الراهن والسياسات الاقتصادية اللازمة

المراقب الاقتصادي ملحق (1)، 2018
Economic Monitor Supplement (1), 2018

فريق البحث:

سامية البطمة (جامعة بيرزيت)

أروى ابو هشيش - وفاء بيطاوي - رجا الخالدي (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس))

حقوق الطبع والنشر محفوظة © كانون الثاني 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps



M A S

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



منظمة
العمل
الدولية

100
1919-2019

كانون الثاني، 2019

تقديم

تم إعداد هذا الملحق الخاص بالمراقب الاقتصادي الربعي في إطار مشروع بحثي نفذته معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بالتعاون الوثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يتناول التقرير الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذي يعنى بقضايا العمل وينص على " تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". كما يتناول التقرير بعض الغايات المرتبطة بقضايا العمل في الأهداف الأخرى، مثل الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتولي النساء لمناصب القيادة.

يراجع التقرير في فصله الأول تطور مؤشرات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة في الحالة الفلسطينية على مدى السنوات الماضية حسب المؤشرات التي يتوفر لها بيانات أو لها ارتباط مباشر بواقع الحال الفلسطيني، وعلى ضوء ارتباطها بغايات الهدف الثامن، والتي يتم عادة رصدها في جميع دول العالم لغايات المقارنة ووضع الخطط بهدف إحراز تقدم في تحسين الأوضاع التنموية في هذه البلاد. يلخص الفصل الذي يليه أولويات التدخلات الاقتصادية التي تظهر بناء على مراجعة المؤشرات. أما الفصل الثالث فيقارن هذه المؤشرات مع خطط التنمية الفلسطينية بهدف اظهار التقاطعات بين الهدف الثامن وهذه الخطط وبالتالي تقدير إمكانية تحقيق غايات هذا الهدف. في الفصل الرابع، يتم ربط هذه المؤشرات للهدف الثامن بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأولويات في السياق الفلسطيني وتقديم تصور عن منظومة السياسات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف الثامن.

يتقدم معهد "ماس" بالشكر لفريق البحث على عمله الدؤوب ولكل من شارك في إنتاج هذا الإصدار، كما ويخص بالشكر منظمة العمل الدولية (ILO) على دعمها وتمويلها هذا المشروع البحثي.

المحتويات:

- 2 ◆ مقدمة: أهداف التنمية المستدامة 2016-2030
صندوق 1 - المقاصد والغايات التي يتناولها هذا التقرير
- 3 ◆ 1- غايات ومقاصد الهدف الثامن في فلسطين
ومؤشرات قياسها
- 7 ◆ 2- خلاصة التحديات الاقتصادية من وجهة نظر
سوق العمل
- 10 ◆ 3- التقاطع بين أهداف التنمية المستدامة الخاصة
بالعمل والخطط الوطنية الفلسطينية ذات الصلة
- 16 ◆ 4- سياسات اقتصادية باتجاه تحقيق مقاصد
الهدف الثامن
- 25 ◆ المراجع
- 27 ◆ ملحق (1): التقاطع بين مقاصد وغايات الهدف
الثامن والاستراتيجيات الوطنية

مقدمة: أهداف التنمية المستدامة 2016-2030

أحدًا وراءه“ وبأن تسعى الحكومات جاهدة إلى ”الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب“ (الأمم المتحدة، 2015، الفقرة 4).

نتج عن هذه الأهداف السبعة عشر 169 غاية أو مقصد التي تحدد الأهداف بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً. كما نتج عن هذه الغايات المئات من المؤشرات التي تسعى للخروج بتقديرات كمية لتتمكن الدول المختلفة من تقدير واقع الحال فيها والتخطيط لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة. يمكن تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، من حيث توفر البيانات اللازمة لقياسها:

- النوع الأول يشمل مؤشرات لها تعريف واضح وبيانات متوفرة في معظم دول العالم.
- النوع الثاني يشمل مؤشرات تعريفها واضح ولها منهجية معرفة، ولكن البيانات الخاصة به محدودة.
- أما النوع الثالث من المؤشرات فيشمل تلك التي تم التوافق على تعريفها ولكن لم يتم التوافق بعد على منهجية حسابها وبالتالي فإن البيانات التي تحتاجها هذه المؤشرات غير محددة بعد.

لإغناء هذا البحث حول الهدف الثامن ومقاصده ضمن السياق الفلسطيني، تم تنظيم لقاءات تشاورية عقدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) بمشاركة الأطراف والمؤسسات المعنية، وخاصة فريق العمل الوطني المكلف بمتابعة الهدف الثامن، تنسيقها وزارة العمل، وركزت هذه اللقاءات على مناقشة:

1. تبيان أداء المؤشرات الخاصة بالهدف الثامن في السياق الفلسطيني ومدى ملاءمتها لقياس أوضاع سوق العمل الفلسطيني الفعلية ضمن السياق الاستعماري.
2. استكشاف مدى إدماج مقاصد نفس الهدف في الخطط التنموية الوطنية والقطاعية الفلسطينية.
3. قراءة الانعكاسات السياسية للجهد الفلسطيني الوطني في تحقيق الهدف الثامن بحلول 2030.

تعتبر التنمية المستدامة أحدث مفهوم للتنمية والأكثر رواجاً خلال السنوات الماضية. تعنى التنمية المستدامة بأبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وتضع الانسان كمحور لها. تنظر التنمية المستدامة نحو نوعيّة النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد اعتبار التنمية عملية توسع اقتصادي. ضمن هذا الإطار، فإن التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تتحدّى البشرية، حيث إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحليّة والإقليميّة والدولية (Mitchel, 1996).

تأتي أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق إقرار الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية والتي وجهت جهود التنمية العالمية في السنوات من عام 2000 إلى عام 2015. وبعد ذلك تم التفاوض بين حكومات العالم على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للفترة بين 2016-2030. كانت الأهداف الإنمائية للألفية تركز على إنهاء الفقر المدقع، والجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها. أما أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة عام 2015 فإنها تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة - التنمية الاقتصادية والادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد. كما أن أهداف التنمية المستدامة تركز على دول العالم أجمع، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تختص بالدول النامية. وتعتزم أهداف التنمية المستدامة من الآن وحتى عام 2030 (من بين جملة أمور أخرى) ”القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وتوافر فرص العمل الكريم للناس للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية“ (الأمم المتحدة، 2015، الفقرة الثالثة من إعلان أهداف التنمية المستدامة). وفي إطار تنفيذ خطة العام 2030، تعهدت الحكومات ”بألا يخلف الركب

صندوق (1): المقاصد والغايات التي يتناولها هذا التقرير

والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع نساءً ورجالاً، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.

اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله.

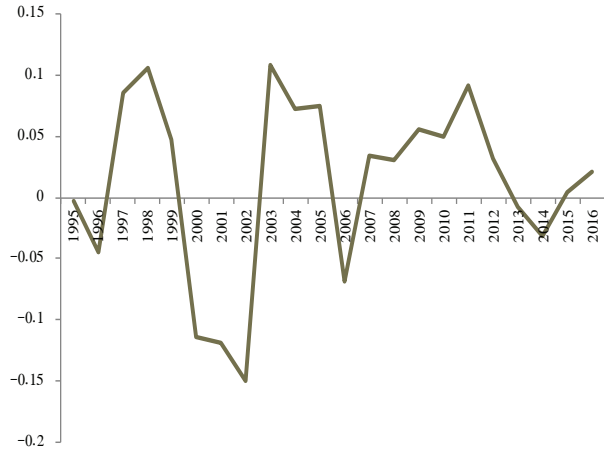
- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك

استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030 .
كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.

- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة للجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.

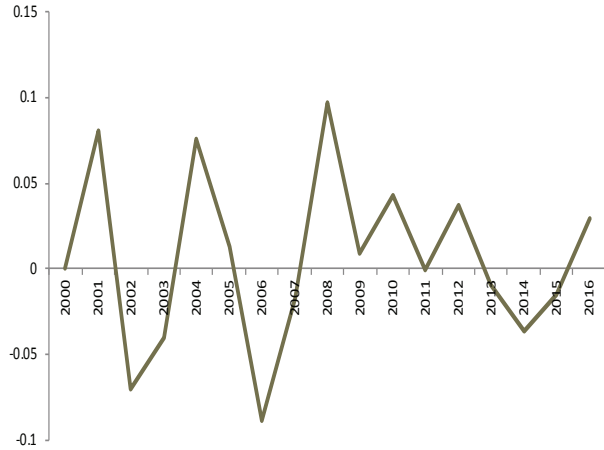
1- غايات ومقاصد الهدف الثامن في فلسطين ومؤشرات قياسها

شكل (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (1995-2017)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الحسابات القومية (عدة سنوات).

شكل (2): التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة وبيانات الحسابات القومية (عدة سنوات).

الحقيقي للعمال مما يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية للسكان ومستويات معيشتهم بشكل عام.

تقترح مؤشرات التنمية المستدامة استخدام طريقة بسيطة لتقدير التغير في الإنتاجية في بلد ما، وهي من خلال الأخذ

1.1 الهدف 8.1: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

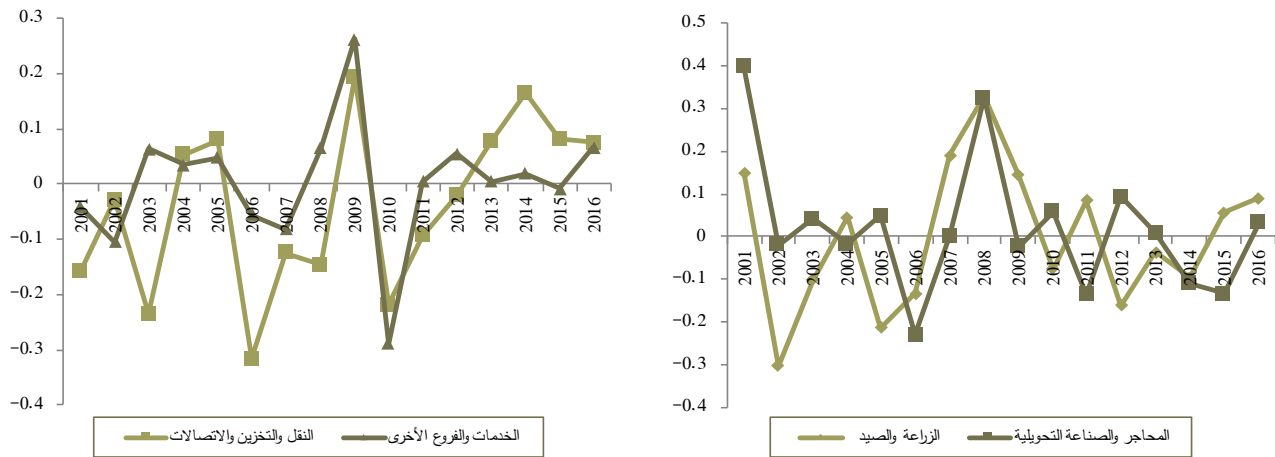
يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات لقياس مستويات المعيشة في بلد ما (Nye, 2002). وقد حددت أهداف التنمية المستدامة أن نمواً بما لا يقل عن 7% سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يعتبر في الدول الأقل نمواً مؤشراً على استدامة النمو الاقتصادي وبالتالي مستويات معيشة أفضل للسكان. في الحالة الفلسطينية، تأرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد على مدى العشرين سنة الماضية من أقل مستوى نمو له (15%- عام 2002) ليصل إلى 9% عام 2011. أما عام 2017، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.02% فقط. وبالمجمل كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال السنوات العشرة الماضية أقل من 7% باستثناء عام 2011. أما أسباب تأرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي والفرد فقد تمت دراستها بتوسع في العديد من الأبحاث الاقتصادية ليتم ربطها بالتأثير بسياسات الاحتلال وتبعاتها الاقتصادية وخاصة في فترة الانتفاضة الثانية والحروب على قطاع غزة (أنظر المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة، وأبو غطاس، 2017).

2.1 الهدف 8.2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

الهدف 8.4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

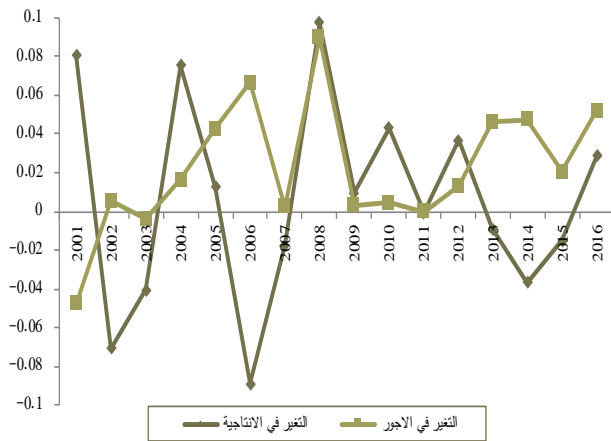
تعكس الإنتاجية الاقتصادية حجم الانتاج لكل عامل في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، لذلك فهو مؤشر إقتصادي مهم حيث أنه يرتبط بشكل وثيق بالنمو الإقتصادي في ذلك البلد. كما ترتبط الإنتاجية الاقتصادية بشكل مباشر بكفاءة الإقتصاد وتنافسيته وقدرته على اجتذاب الاستثمارات، حيث أن هناك علاقة مباشرة بين نمو الإنتاجية، خاصة الناتجة عن التطور التكنولوجي وإقبال المستثمرين على الاستثمار في بلد ما (Javorcik, 2004). كما أن هناك علاقة بين الإنتاجية ومستويات المعيشة، حيث أن نمو الإنتاجية عادة يتواءم مع نمو الأجر

شكل (3): التغير في حصة العامل من الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة وبيانات الحسابات القومية (عدة سنوات).

شكل (4): التغير في الإنتاجية والأجور الحقيقية في فلسطين (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة وبيانات الحسابات القومية (عدة سنوات).

الهدف 8.9: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل ساملة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

تُعرف مؤشرات التنمية المستدامة العمل اللائق بمنظومة من العناصر التي تحاكي واقع العمال في بلد ما، وتركز هذه المؤشرات على مستويات البطالة، ومعدلات نمو الأجور، والفرق في الأجور بين النساء والرجال ونسب العمال الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور، وتشغيل ذوي الإعاقة، ومعدل الإلتحاق بالنقابات العمالية وإصابات العمل، ومدى انتشار العمالة غير المنظمة.

1.3.1 مستويات البطالة والانتقال من التعليم إلى سوق العمل

من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني حالياً، استمرار ارتفاع مستويات البطالة، والمصحوبة مؤخراً بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي. هذا يعني بأن النمو الاقتصادي لم يعد مرتبطاً بمستويات التشغيل كما كان سابقاً. هذه ظاهرة منتشرة في المنطقة العربية منذ سنوات ولكنها استجرت

بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل في ذلك البلد (أي التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على أعداد العمال). عند حساب هذا المؤشر في الحالة الفلسطينية، نرى بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل يتأرجح بشكل كبير. هذا يعود أساساً لتأرجح الناتج المحلي الإجمالي بسبب السياسات التدميرية للاحتلال (شكل 2). تأرجح نمو حصة العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة والقطاع يعني بأن مستويات المعيشة لا ترتبط بكفاءة الاقتصاد وتطوره التكنولوجي فحسب، بل بالمحددات المرتبطة بتغير الناتج المحلي الإجمالي والتي بدورها تخضع لمحددات سياسية وصدمات خارجية سلبية (حروب) أو ايجابية (معونات دولية).

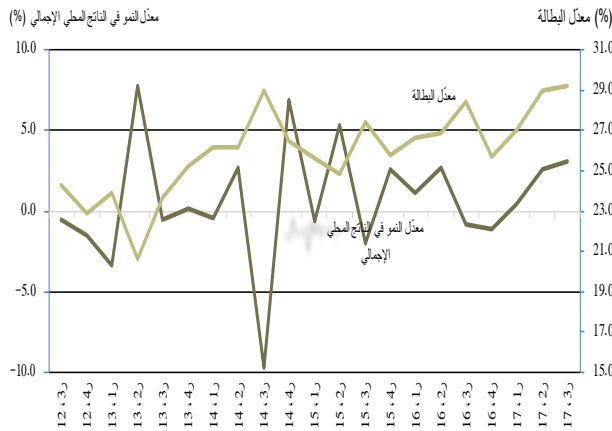
عند النظر إلى القطاعات الاقتصادية بشكل منفصل نرى بأن نمو الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية متأرجح وهذا يعود إلى تأثير التقلب الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي ويطوئ نموه، مع ازدياد مطرد بأعداد العمال. هذا يؤكد على أن تغير حصة العامل من الناتج المحلي الإجمالي لا يخضع بشكل رئيسي لاعتبارات الكفاءة والتنافسية الاقتصادية، بل لمحددات ارتفاع وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأسباب سياسية بالأساس.

أما عند النظر إلى العلاقة بين تغير الإنتاجية وتغير الأجور الحقيقية في شكل (4)، نرى بأنها تتغير بشكل عشوائي ولا تتبع مساراً معيناً سواء كان طردياً أو عكسياً. وهذا يعني بأن الإنتاجية غير مرتبطة بتحديد الأجور، مما يجعل حافز العمال للعمل بجهد واجتهاد ضعيف.

3.1 الهدف 8.3: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وفهوها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

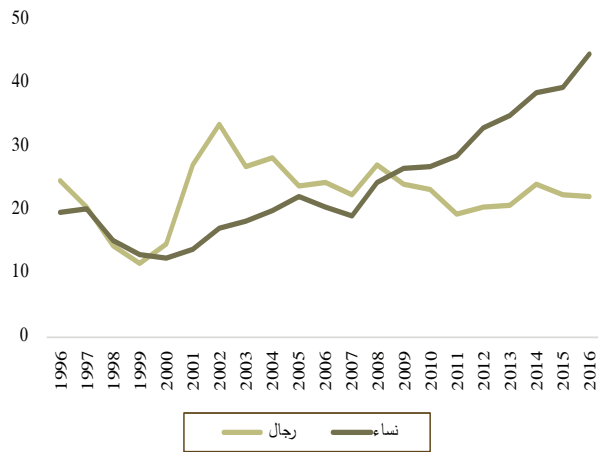
الهدف 8.5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030؛

شكل (5): معدلات البطالة والتغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: المراقب الاقتصادي، العدد 54، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

شكل (6): معدلات البطالة بين الرجال والنساء (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

لكن عند النظر إلى الفرق في الأجور وتبعاته على القرارات الاقتصادية على المستوى الفردي، مثل قرار المشاركة في سوق العمل، فإن الأجر الإجمالي المتوقع يصبح عنصراً مهماً، وليس فقط الأجر في سوق العمل المحلي. لهذا السبب فإن فرق الأجور بين الرجال والنساء له مدلولات مهمة بالنسبة لمشاركة النساء في سوق العمل. في الأدبيات الاقتصادية، يعتبر الأجر المتوقع في سوق العمل أحد أهم محددات مشاركة المرأة في الاقتصاد (Mincer, 1962)، ولذلك فإن انخفاض هذا الأجر مقارنة مع الرجال يعني بأن أحد أهم العوامل التي يمكن أن يشجع النساء على الانخراط في سوق العمل ليس في صالح المرأة الفلسطينية.

لكن إذا ما نظرنا إلى توزيع الأجور حسب القطاع الاقتصادي، نرى بأن قطاع البناء هو الذي يرتبط بالتشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي وترتفع فيه الأجور. كما أن أجر النساء في قطاع الزراعة هو غير معرّف لأن معظم العاملات في هذا القطاع يعملن بدون أجر، أي لحسابهن الخاص أو لأسرهن.

على الإقتصاد الفلسطيني منذ بداية العام 2016. من أهم مسبباتها عادة هو اعتماد النمو الاقتصادي على قطاعات لا ترتبط بالتشغيل، وخاصة نمو قطاعات السلع غير المتداولة (non-tradable goods) مثل التجارة بالعقارات والأراضي بالإضافة إلى توسع القطاع المالي. هذه الظاهرة تشكل خطراً كبيراً على الإقتصاد حيث يمكن تحقيق مستويات مرتفعة من النمو من دون زيادة في التشغيل (jobless growth) مما قد يؤدي إلى زيادة اللامساواة في المجتمع وتفاقم مشاكل الفقر والحرمان بالإضافة إلى إضعاف قدرة صانعي القرار على التحكم في أدوات السياسات الاقتصادية لتوزيع ثمار النمو على مجمل السكان.

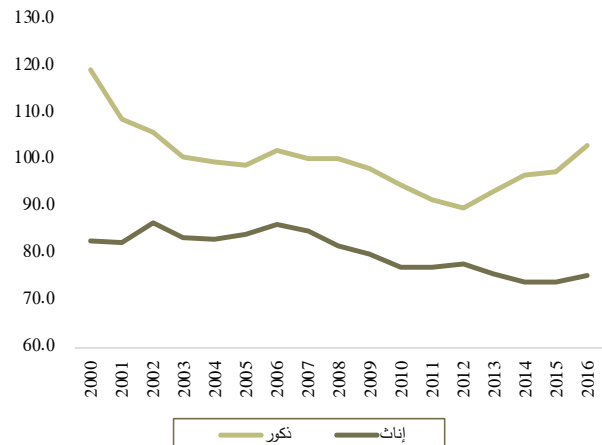
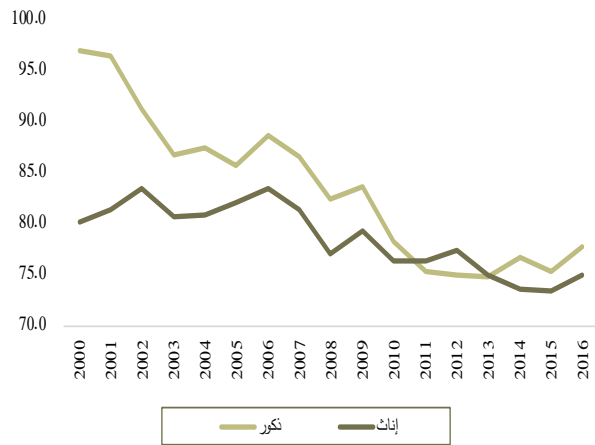
من الملفت للإنتباه في الحالة الفلسطينية إرتفاع نسب البطالة بين النساء مقارنة مع الرجال كما يظهر في شكل (6). ونجد أن النساء تعاني من فترات بطالة أعلى (17 شهر) مقارنة مع الرجال (6 اشهر)، أي أن المرأة تبقى عاطلة عن العمل تقريباً ثلاثة اضعاف الفترة التي يقضيها الرجل عاطلاً عن العمل. معدلات البطالة للنساء هي الأعلى في العالم، خاصة تلك بين فئة الشباب. تعزو أدبيات منظمة العمل الدولية هذه المعدلات المرتفعة إلى حالات الركود الاقتصادي الحادة التي أصابت الإقتصاد الفلسطيني بين الأعوام 2002-2000 و2006-2005 وكذلك 2013-2014 (منظمة العمل الدولية، 2016). كما أن مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب ذوي المستوى التعليمي العالي تؤثر سلباً على تصوّر الشباب للتعليم وصلته بدخولهم إلى سوق العمل.

فعدم ترجمة التعليم إلى قابلية أكبر للتشغيل تشير إلى عدة اشكالات مستقبلية؛ أحدها هو تغيير في القيم عند الشباب والمجتمع ككل حول أهمية التعليم والدور الذي يلعبه في حياة الشخص المتعلم. أما القضية الأخرى فهي أنه لا يتم إعداد العمال الجدد بشكل يتلائم مع حاجات سوق العمل. في دراسة استقصائية حول الإنتقال من المدارس إلى العمل شملت أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و29 سنة تمت عامي 2013 و2015 (الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة العمل الدولية، 2016)، وجدت بأن أقل من 40% من الذكور الشباب و7% من النساء في عام 2013 حققوا انتقالاً من التعليم إلى عمالة ثابتة وأمنه (14.9% بالمجمل)، أما نتائج عام 2015، فتشير إلى أن أقلية من الشباب (16.3%) أتمت الانتقال إلى عمل مستقر أو مرضي. يعتبر الموقع الجغرافي عاملاً مشتركاً مع وجود اختلافات كبيرة في إنجاز المرحلة الانتقالية. في الضفة الغربية أكمل 20.5% من الشباب الانتقال إلى عمل مستقر أو مرضي عنه، مقارنة مع 9.6% في قطاع غزة في العام 2015. وهذه النسب تعني بأن جزءاً مهماً من إشكالات العمل تقع في نوعية التعليم المدرسي والجامعي.

2.3.1 الأجر الحقيقية

كما يظهر في الشكل (7)، فإن الفرق بين أجور النساء والرجال في الأراضي الفلسطينية مرتفع، ويصل إلى حوالي 30 شيكلاً. إن جزءاً هاماً من هذا الفرق يعود لعمل الرجال في الإقتصاد الإسرائيلي، حيث ترتفع أجور العمال هناك مقارنة مع الضفة الغربية. وعندما نأخذ الأجور في الأراضي الفلسطينية باستثناء أجور العمال في المستعمرات وإسرائيل، فإن هذا الفرق يتقلص بشكل كبير. وهذا يعني أن الفرق في الأجور بين النساء والرجال في السوق المحلي بالمجمل صغير.

شكل (7): الفرق في الأجور الحقيقية بين الرجال والنساء (شيكل)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات). سنة الأساس 2010.

جدول (2): الإنتساب للنقابات العمالية في فلسطين (%)

2017			الإنتساب للنقابات العمالية
فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	
17.4	12.4	29.6	كلا الجنسين
16	10.7	28.3	ذكور
25.7	21.4	37.8	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

فيما يتعلق بتشغيل ذوي الإعاقة في الضفة والقطاع، فإن 8.4% فقط منهم يعملون، بينما 87.3% لم يسبق لهم العمل ولا يبحثون عن عمل. وهذا دليل على الصعوبة التي يواجهها ذوي الإعاقة في ممارسة حقهم في العمل، على الرغم من أن قانون العمل الفلسطيني ينص على أن تكون حصة ذوي الإعاقة من التشغيل في المؤسسات العامة والخاصة 5% على الأقل. أما بخصوص إصابات العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي تتركز في قطاع العاملين في الحرف، وهي التي تستخدم بشكل كبير آليات وأدوات. والملفت للإنتباه هنا هو تزايد نسب هذه الحوادث، لتتفجع من 28% عام 2015 إلى 32% عام 2017، وهي زيادة كبيرة في فترة زمنية قصيرة.

جدول (3): إصابات العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة (%)

المهنة	2015	2017
المشروعون وموظفو الإدارة العليا	1.0	1.2
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتابة	11.9	8.5
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	8.0	7.0
العمال المهرة في الزراعة والصيد	0.6	0.6
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	36.6	39.4
مشغلو الآلات ومجموعها	13.9	11.6
المهن الأولية	28.0	31.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

جدول (1): توزيع الأجور اليومية حسب القطاع والجنس، 2017 (شيكل)

القطاع	إناث	ذكور
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	-	81.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	52.4	103.2
البناء والتشييد	-	181.4
التجارة والمطاعم والفنادق	51.5	80.1
النقل والتخزين والاتصالات	87.8	85.5
الخدمات والفروع الأخرى	90.3	110
المجموع	84.6	119

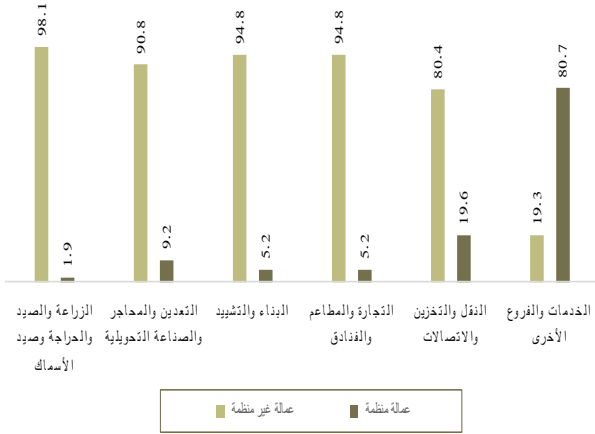
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

أما بخصوص نسب العمال الذين يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور، فإنها في تزايد. في عام 2015 كانت هذه النسبة 13%، لترتفع إلى 14.7% عام 2016، وتصبح 15.2% عام 2017 (هذه مؤشرات تتعلق بالعمال الذين يعملون في الاقتصاد المحلي وليس في إسرائيل والمستوطنات). إرتفاع هذه النسب يعني بأن هناك احتمالاً لزيادة نسب الفقر بسبب تزايد أعداد العمال الذين يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور.

3.3.1 الإنتساب للنقابات العمالية

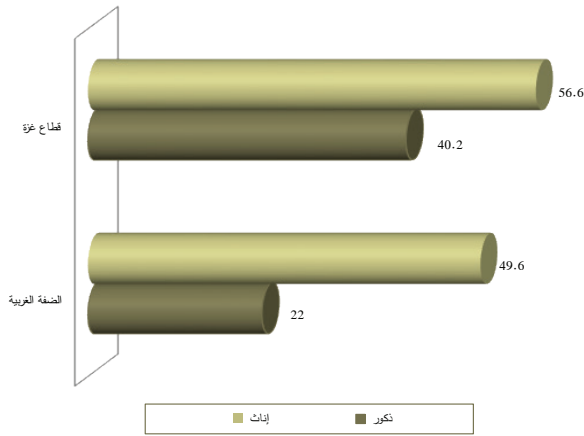
أما بخصوص الإنتساب للنقابات العمالية فهذه النسب ضعيفة بشكل واضح في الضفة الغربية وأفضل في قطاع غزة. هذا يعود إلى أن عدد العمال الذين يعتبرون عمالة غير منظمة في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية (انظر ادناه). إن النسب المنخفضة للمنتسبين للنقابات العمالية تعني قوة تفاوضية عمالية أقل فيما يتعلق بتطبيق قانون العمل، مثل الاجازات السنوية، وإجازة الأمومة، وتعويضات نهاية الخدمة، وغيرها من الحقوق التي يضمنها قانون العمل الفلسطيني.

شكل (8): توزيع العمال الفلسطينيين حسب صفة العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

شكل (9): نسبة الشباب 15 - 29 سنة الذين ليسو في العمل أو التعليم والتدريب، 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

5.1 الهدف 8.7: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

تتركز عمالة الأطفال بين الأعمار 15-17 سنة. وعمل الأطفال في هذا العمر لا يعتبر مخالفاً للقانون ضمن شروط ومحددات معينة. أما عن عمالة الأبناء تحت عمر 15 سنة، فهي قليلة ومتناقصة عبر الزمن. أما بالنسبة للبنات، فإن نسب تشغيلهن منخفضة جداً ومتناقصة عبر الزمن. وعليه لا بد من تسليط الضوء على عمالة الأطفال بين عمر 15-17 سنة للأولاد ومحاولة التخفيف منها وإعادة هؤلاء الأبناء إلى مقاعد الدراسة، على الرغم من أن هذا النوع من العمالة يعتبر قانوني.

4.3.1 العمالة غير المنظمة

استناداً إلى تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقطاع غير المنظم، فإن العمال غير المنظمين هم:

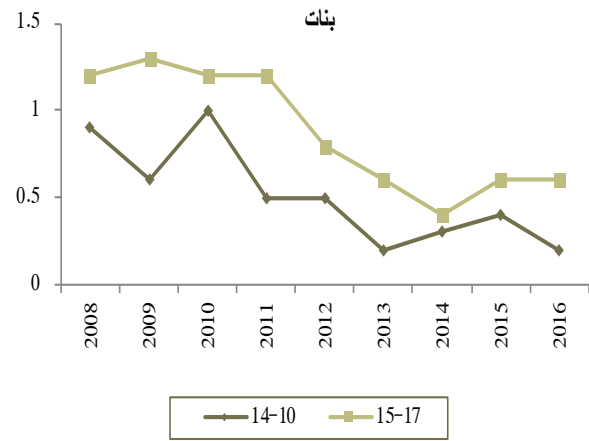
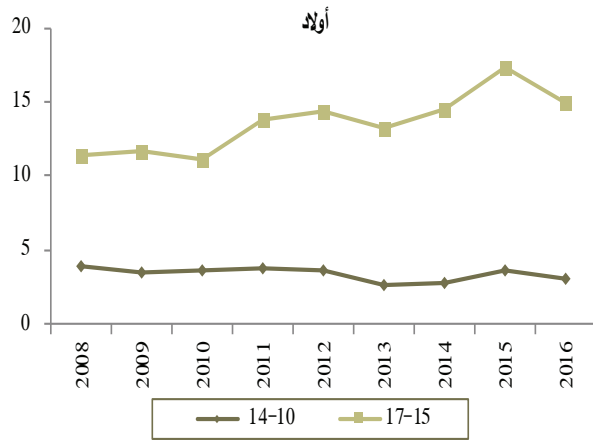
- العاملون لحسابهم الخاص الذين هم المنتجون للإستخدام النهائي الخاص بهم.
- العاملون لحسابهم الخاص الذين هم المنتجون للبيع أو المقايضة الذين يعملون في القطاع غير المنظم
- أصحاب العمل في القطاع غير المنظم
- جميع العاملين في المشاريع الأسرية كأعضاء أسرة من غير أجر
- المستخدمون العاملون في القطاع غير المنظم
- المستخدمون بأعمال غير منظمة في مؤسسات القطاع الرسمي

بناءً على هذه التعريفات، تصل نسبة العمالة غير المنظمة في الضفة والقطاع إلى 67.2% من العمال الفلسطينيين. تشكل هذه العمالة النسبة الأكبر في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وهو القطاع الذي يضم الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، سواء كانت حكومية أو خاصة أو تابعة للأنروا والتي تتطلب نسب مرتفعة من التعليم وتتصف مؤسساتها بالالتزام بدفع الضرائب والتوثيق المحاسبي (أنظر شكل 8). من الملفت للانتباه أن نسبة العمالة غير المنظمة في تزايد في الإقتصاد الفلسطيني، حيث كانت النسبة قد وصلت عام 2015 إلى 66%. هذا التزايد يعتبر تراجعاً في أوضاع العمال، حيث يتسم هذا النوع من العمالة بحقوق منتقصة من حيث التأمينات على العمل والتأمينات الصحية وكذلك مستحقات التقاعد.

4.1 الهدف 8.6: الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020 هناك نسبة لا يستهان بها من الشباب الذكور والإناث الذين ليسو في سوق العمل أو التعليم أو التدريب. والمشكلة تتركز بين النساء أكثر من الرجال حيث نرى أن نصف النساء سواء كن في قطاع غزة أو الضفة الغربية لسن في نشاط مرتبط بالتعليم أو العمل. هذا يعود لعدة أسباب، منها أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة نسبياً، (حوالي 20%). في دراسة مسببات ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل فلسطينياً تظهر منظومة من هذه العوامل، منها ضعف الطلب على عمالة النساء بسبب ضعف القطاعات الاقتصادية التي تشغل النساء عادة، وهي قطاع الزراعة والصناعة. هناك عوامل مرتبطة بإرتفاع نسب الخصوبة في المجتمع الفلسطيني والتي تعني أعباء مرتبطة بالعبء بالأطفال. أما العوامل الأخرى فتتعلق بعدم كفاية الخدمات المقدمة للمرأة والأطفال، مثل نقص الحضانات وسهولة المواصلات. كما أن نسب البطالة بين النساء مرتفعة جداً، وكذلك بين الرجال في قطاع غزة (البطمة 2013).

إن عدم التحاق الشباب سواء كانوا رجالاً أو نساءً بنشاطات تعليمية أو سوق العمل يعني بأن هناك طاقات كبيرة مهدورة في المجتمع الفلسطيني، بما أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على استغلال هذه الطاقات، لا بد من الإنتباه لهذا الجانب سياساتياً وإدماج هذه الطاقات المجتمعية وتحويلها إلى طاقة إنتاجية مساهمة في التنمية.

شكل (10): عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة (%)



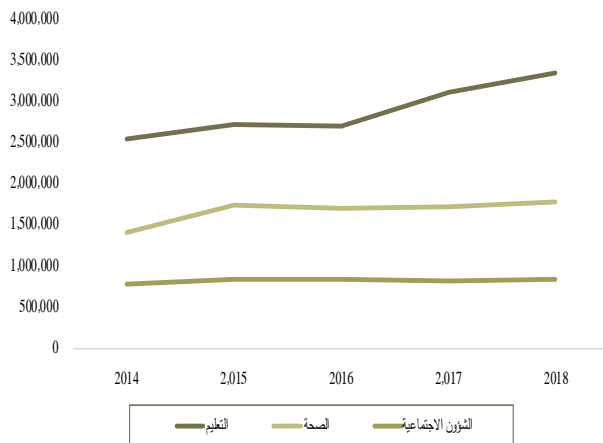
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

شكل (11): معدلات الفقر في الضفة الغربية وغزة (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

شكل (12): المصروفات السنوية على الخدمات الاجتماعية



المصدر: ميزانية الحكومة الفلسطينية، سنوات عدة.

6.1 المؤشر 1.2: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030

كما نرى من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإن معدلات الفقر بقيت مستقرة في الضفة الغربية حتى عام 2011، حيث تناقصت. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسب الفقر بشكل ملحوظ. والارتفاع في نسب الفقر في قطاع غزة أدى إلى رفع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل. في عام 2009، وصلت نسب الفقر في قطاع غزة إلى 38.3% لترتفع إلى 53% من السكان عام 2017، بينما تناقصت نسب الفقر في الضفة الغربية في نفس الفترة من 19.4% إلى 14% من السكان. إن ارتفاع نسب الفقر في قطاع غزة مرتبط بشكل كبير بالحصار المضروب على هذا القطاع، والانقسام الفلسطيني الذي لا يصب في صالح التعاون الفلسطيني لتخفيف تأثيرات هذا الحصار. لذلك لا بد من توجيه السياسات لإنهاء الإنقسام توحيد الجهود نحو تقليص معدلات الفقر في قطاع غزة.

7.1 المؤشر 1.3: استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.

تشير النفقات على الخدمات الاجتماعية من الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه تزايد الصرف على التعليم بينما الصحة والشؤون الاجتماعية تبقى على مستوياتها. إن استقرار حجم الصرف على قطاع الشؤون الاجتماعية يعني بأن الزيادة في معدلات الفقر لا يواكبها زيادة في المساعدات المقدمة لهذه الفئة لتخفيف حدة الفقر، هذا يعني بأن نسب الفقر التي تتزايد لا توازيها الموارد الضرورية لمعالجتها والذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر.

8.1 المؤشر 5.5: كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة

تقترح منظمة العمل الدولية مؤشر تولي النساء للمناصب العليا لقياس مدى انخراط النساء في اتخاذ القرار والقيادة في المجتمعات

جدول (4): توزيع النساء والرجال حسب المهنة (%)

ذكور	إناث	
3.9	3.8	المشروعون وموظفو الإدارة العليا
17	54.8	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة
19.6	16.2	عمال الخدمات والباعة في الأسواق
3	7.1	العمال المهرة في الزراعة والصيد
22.6	6	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
11.5	4.1	مشغلو الآلات ومجموعها
22.4	8	المهن الأولية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (عدة سنوات).

المختلفة. وإذا نظرنا إلى الوضع الفلسطيني نجد أن توزيع النساء والرجال العاملين حسب المهنة متشابه في فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا (جدول 4). وعلى الرغم من أن هذه النسبة متشابهة، إلا أن أعداد النساء في المناصب العليا تبقى منخفضة وذلك لأن مشاركة النساء أصلاً في سوق العمل ضعيفة، كما أن نسب البطالة بينهن مرتفعة. هذا يعني بأن عدد النساء اللواتي طبقت عليهن هذه النسبة تبقى محدودة وبالتالي تبقى أعداد النساء في مناصب صنع القرار منخفضة. يمكن الملاحظة من الجدول أدناه أن النساء تتركز في مهنتين، هما الفنيون والمتخصصون والكتبة ومهنة عمال الخدمات والباعة. هذا يعني بأن النساء تعاني من الفصل العمودي في سوق العمل، أي أن خيارات النساء للعمل في القطاعات المختلفة تبقى محدودة، مما يمكن أن يؤثر سلباً على نسب البطالة.

2- خلاصة التحديات الاقتصادية من وجهة نظر سوق العمل

بالمجمل نرى من خلال معظم محددات العمل اللائق في الأراضي الفلسطينية أن الوضع ليس مشجعاً، حيث أن أداء مؤشرات هذا الهدف ضعيفة أو في تراجع، خاصة من حيث البطالة، والحد الأدنى للأجور، وإصابات العمل، وانتشار العمالة غير المنظمة، وانخفاض الأجور الحقيقية، مما يحتم تدخلاً سياسياً في هذا المجال. بناءً على الوصف الذي تم استعراضه في الجزء السابق من هذا البحث، يمكن تصنيف أولويات التدخلات الاقتصادية بحسب التحديات التالية:

1.2 تخفيف تأثير سياسات الاحتلال التدميرية على سوق العمل الفلسطيني

2.2 تعكس مؤشرات النمو الاقتصادي واتجاهات سوق العمل في الضفة وغزة لدرجة كبيرة تأثيرات الإحتلال وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل. فعلى الرغم من ارتفاع مستويات النمو في بعض السنوات الماضية، لأن هذا النمو غير مستدام حيث أنها تتأرجح وترتبط بشكل وثيق بالسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.2 إعادة ربط النمو الاقتصادي بزيادة التشغيل ووضع حد لظاهرة "موبلا تشغيل" وخفض نسب البطالة

لم تؤد مستويات النمو هذه إلى ارتفاع في مستويات التشغيل، حيث ازدادت معدلات البطالة، وخاصة ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في الضفة الغربية وكذلك معدلات البطالة للرجال والنساء في قطاع غزة.

4.2 تحسين مستويات الإنتاجية ورفع معدلات القيمة المضافة

ترتبط الإنتاجية بحجم ونوعية النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة التشغيل، فالنمو الذي يعتمد على كفاءة الاقتصاد وقدراته التنافسية ملازم لإنتاجية مرتفعة ومو أكثر استدامة.

5.2 وقف تراجع القطاعات الإنتاجية ورفع مساهمتها في الاقتصاد

انخفضت مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، بينما كان هذان القطاعان يشغلان النسبة الأكبر من

العمال الفلسطينيين. وكان قطاع الزراعة يشكل 12% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994، أما في العام 2017 فوصلت هذه النسبة إلى 3.7%، وفي الصناعة من 21.3% إلى 9.2% خلال نفس الفترة. أما من حيث التشغيل، فقد انخفضت مساهمة هذه القطاعات في التشغيل إلى 6.7% في الزراعة و13% في الصناعة عام 2017، بعد أن كانت 13.7% و14.3% عام 2000.

6.2 وضع حد لانخفاض مستويات الأجور الحقيقية للرجال والنساء وزيادة نسب العمال الذين يتفاوضون الحد الأدنى للأجور

إن انخفاض الأجور الحقيقية للنساء والرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعني بأن مستويات المعيشة قد تأثرت سلباً، وخاصة قضايا لها علاقة بإزدياد المساواة في المجتمع الفلسطيني.

7.2 معالجة معدلات المشاركة المنخفضة في سوق العمل بين النساء وقضايا الفصل الأفقي والعمودي

إن انخفاض نسب مشاركة النساء مرتبط بمنظومة من العوامل على جانبي العرض والطلب، وخاصة الارتباط بين هيكلية الاقتصاد وعرض النساء لعملمهم. كما أن تركيز النساء في قطاعات اقتصادية معينة يعني حصر فرصهن الاقتصادية وبالتالي زيادة البطالة بينهن.

8.2 معالجة الإشكالات المرتبطة بتراجع محددات العمل اللائق

إن ارتفاع نسب إصابات العمل وتوسع العمالة غير المنظمة وانخفاض الانتساب للنقابات العمالية تدل على تراجع محددات العمل اللائق، مما يدعو للتدخل في هذا المجال أيضاً.

9.2 معالجة الفرق في المؤشرات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة الفقر

كما أن هناك فرق كبير بين المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنها أداء سوق العمل، إذ إن جسر هذه الفجوات يعد أولوية وطنية. فجميع المؤشرات الاقتصادية ظلت متراجعة، وتشمل تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي والفردى، انحسار القطاعات الإنتاجية وتوسع الخدمات، انخفاض معدلات التشغيل، ارتفاع معدلات الفقر.

3- التقاطع بين أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالعمل والخطط الوطنية الفلسطينية ذات الصلة

2.3 ينص الهدف الاستراتيجي الأول في الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني على ضرورة بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية، هي: تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، تسهيل التجارة الفلسطينية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تعزيز وتطوير الصادرات الفلسطينية. تطوير تجارة الخدمات. لا توضح هذه السياسة الآلية التي سيتم من خلالها تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وتكتفي في التدخلات السياساتية التي تقترحها بالجانب التجاري دون تحديد ماهية هذه التجارة، متجاهلة بذلك عدة أمور: أولاً أن التجارب الدولية أثبتت فشل المدخل التجاري وحده في تحقيق التنمية، وخاصة أن التبادلات التجارية تحدث بين دول تتفاوت في قدراتها الاقتصادية. ثانياً، لكي تقود التجارة عملية التنمية يجب أن يسبقها تطوير الصناعة وتوفير حماية للصناعة بحيث تعزز القدرة الإنتاجية للبلد وتكون قادرة على المنافسة قبل الولوج في تحرير التجارة ورفع الحماية عنها. كذلك، تقترح التدخلات السياساتية التجارية وفقاً "لأفضل الممارسات الدولية" دون تحديد ما هي الممارسات الفضلى المناسبة لفلسطين، وخاصة أن السياق الفلسطيني يختلف عن جميع الاقتصادات في العالم كونه اقتصاد خاضع للاحتلال.

3.3 تقترح السياسة الوطنية رقم 6.12 في أجندة السياسات الوطنية خلق فرص عمل من خلال مجموعة من التدخلات، وهي: الإسراع في خلق فرص العمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تطوير برامج خلق فرص العمل للخريجين، ضمان تكافؤ الفرص للمرأة وتوسيع صندوق التوظيف الفلسطيني. بالرغم من ضرورة تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص إلا أن تطوير هذه الشراكات لا يضمن بحد ذاته خلق وظائف وفرص عمل جديدة دون تحديد طبيعة هذه الشراكات وفي أية قطاعات ستم، وأية قطاعات هي قادرة على خلق فرص عمل وفي نفس الوقت قادرة على ضمان تحقيق الأهداف الأخرى مثل تفكيك التبعية الاقتصادية مع إسرائيل وبناء اقتصاد مستقل. من جانب آخر لا يقترح التدخل أية حوافز من شأنها تشجيع هذا الشكل من الشراكات. أما تطوير برامج فرص عمل للخريجين و ضمان تكافؤ الفرص، يتجاهل أن الإشكال الحقيقي يتمثل في عدم توفر فرص عمل أساساً، أما فيما يخص ضمان تكافؤ الفرص فلا يأتي المقترح على تقديم تدخلات من شأنها فعلاً تحقيق هذا التكافؤ.

4.3 ينص الهدف الاستراتيجي الأول في استراتيجية قطاع العمل على خفض معدلات البطالة من خلال مجموعة من التدخلات السياساتية، هي: العلاقة المتبادلة والتشاركية بين وزارة العمل وأرباب العمل والعاملين نشطة وقوية، تفعيل نظام معلومات سوق العمل (LMIS) وتحديثه، تعزيز المشاريع الفردية والجماعية وفتح أسواق العمل الأجنبية للعمل الفلسطيني. لا يشير التدخل الأول كيف ستساهم العلاقة التشاركية في

يستعرض هذا القسم أهم الملاحظات التي تم استقائها من مراجعة السياسات الوطنية التي تسعى إلى تعزيز وتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى أجزاء من الهدف الأول، الخامس والعاشر، من خلال مراجعة أجندة السياسات الوطنية بالإضافة إلى مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية القطاعية ذات العلاقة: الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017 - 2022، استراتيجية تنمية القطاع الاجتماعي 2017-2022، الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017 - 2022، الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022. يأتي هذا الاستعراض على شكل مصفوفة تربط بين السياسات الوطنية المختلفة في هذه الاستراتيجيات وبين الأهداف المعنية (انظر/ي المصفوفة في الملحق). كذلك نقدم قراءة أولية لهذه السياسات، تعتمد على دراسة مجموعة من الأمثلة المختارة لها دلالة فيما يتعلق بتعزيز فرص تحقيق الأهداف التنموية الخاصة بالعمل اللائق. يتبين من استعراض الاستراتيجيات المذكورة أن هناك العديد من السياسات التي تحاول الاستجابة للأهداف موضع الدراسة، لكن التساؤل يبقى فيما إذا كانت هناك إرادة وأدوات تنفيذية من شأنها تحقيق تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. مع أن الوزارات المعنية وضعت مؤخراً "مؤشرات أداء" لتقييم مدى التقدم في تحقيق الاستراتيجيات، فإن هذه المؤشرات لم تنشر حتى الآن، مما يجعل من الصعب معرفة جاهزية صناع القرار لقيادة الجهود الوطنية للتنمية المستدامة خلال السنوات القادمة والتنسيق فيما بينها.

1.3 على سبيل المثال تنص الأولوية الوطنية رقم 6 في أجندة السياسات الوطنية على ضرورة بناء اقتصاد مستقل من خلال تبني سياسة وطنية لبناء اقتصاد فلسطين المستقبلي، ومن أجل تحقيق ذلك تطرح مجموعة من التدخلات السياساتية منها مثلاً: إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في فلسطين، مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في غزة. تخدم هذه الأولوية أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والهدف الثامن بشكل خاص، وبالتحديد فيما يتعلق ببناء القطاعات الإنتاجية مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة. إلا أن هذه التدخلات تعوزها الآليات والخطوات العملية التي سيتم من خلالها إعادة بناء هذه القطاعات، فلا تذكر على سبيل المثال وليس الحصر دعم صغار الفلاحين تخفيض تكلفة المياه للاستخدامات الزراعية، تزويد الفلاحين بالأسمدة اللازمة. ولا تذكر بخصوص الصناعة مثلاً كيفية حمايتها: تأهيل معاهد تدريب تقني في الصناعات الواعدة في فلسطين، تعزيز ثقافة العمل المهني من خلال الترويج له في المدارس، رفع عدد الحاصلين على شهادة تدريب مهني. أما بخصوص السياحة فلا يوجد أيضاً أي ذكر للخطوات العملية، مثلاً تأهيل المرافق السياحية الهامة، عمل بروشرات تعريفية وترويجية لهذه المرافق بعدة لغات، تعزيز السياحة الداخلية من خلال تخصيص مادة في المناهج للحديث عن الجانب السياحي لهذه المرافق وغيره.

وتحسين الإنتاجية وتشجيع المشاركة في سوق العمل وتخفيض البطالة والتأكيد على أهمية العمل اللائق. وتهتم الإستراتيجيات الوطنية، كما هو الحال في أهداف التنمية المستدامة بقضايا الشباب وإنتقالهم من التعليم إلى سوق العمل وتقليل البطالة بين صفوفهم، خاصة النساء. إلا أن الاستراتيجيات الوطنية تعاني من مجموعة من القضايا وهي:

- تعطي الإستراتيجيات الوطنية نفس الأهمية لجميع القضايا التي تتناولها، وبالتالي ليس هناك أولويات واضحة.
- توضح هذه الاستراتيجيات التدخلات السياسية بشكل عام ولكنها لا توضح الآليات التي يجب استخدامها لتحقيق أهدافها، فهي تبقى عامة بشكل كبير.
- لا تربط التدخلات السياسية في هذه الاستراتيجيات بين مستويات الاقتصاد الجزئي والكلّي. فمعظم التدخلات تأتي على شكل مقترحات لما يمكن عمله داخل القطاع. فعلى سبيل المثال، لا ترتبط الإستراتيجيات بين تحسين أداء القطاعات الإنتاجية ودور التجارة.
- دون تحديد مؤشرات كمية واضحة وقابلة للتحقيق في فترة السنوات العشر القادمة لكل هذه الأهداف، تكون مرتبطة ببعضها في سياق نموذج شامل للنمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، مثل تخفيض البطالة الى 20% بحلول عام 2030، أو زيادة الإنتاجية بنسبة محددة ومدروسة في قطاعات حيوية، أو زيادة عمالة النساء الى معدلات أقرب الى تلك السائدة في المنطقة، أو تقليل نسبة الذين يتقاضوا أكثر من الحد الأدنى للأجور الى أقل من 20%، الخ، فأنها مهما كانت السياسات صائبة وبالاجاه المناسب، فأن فلسطين لن تنجح بتنسيق الجهود القطاعية وصهرها في سياق موحد لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

تخفيض البطالة وخلق فرص عمل جديدة. بينما تفعيل نظام معلومات سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، حيث يساعد صناع القرار على اقتراح التدخلات اللازمة بخصوص أكثر القطاعات التي تحتوي على بطالة وطبيعة الفجوات بين التعليم والسوق، إلا أن تفعيل النظام وحده لا يؤدي إلى تخفيض البطالة. التدخل المرتبط بتعزيز المشاريع الفردية والجماعية لا يوضح الآلية التي سيتم من خلالها ذلك، مثلاً إعفاء هذه المشاريع من الضرائب في السنوات الأولى أو تقديم تمويل بأسعار فائدة مخفضة. كذلك لا يحدد المقترح في أية قطاعات يجب أن تكون هذه المشاريع. بخصوص فتح أسواق عمل أجنبية، رغم أن المقترح لا يوضح الآلية لتحقيق ذلك، فالأهم أن هذا المقترح يتجاهل حقيقة أن مثل هكذا سياسة دون تفصيل أو تقييم ستشجع على هجرة العقول وجعل سوق العمل الفلسطيني يخسر الكثير من كفاءته، مما سيعزز اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على عوامل خارجية قابلة للتغير نتيجة أي تغير سياسي أو في العلاقات مع هذه الدول. كذلك لا تقترح هذه التدخلات أية آليات من أجل الحد من العمالة في إسرائيل، رغم أن هدف تخفيف التبعية الاقتصادية لإسرائيل وأن العمالة في إسرائيل لا تحقق الحد الأدنى من شروط العمل اللائق ويعاني فيها العمال من استلابات مزدوجة. هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على العمل في إسرائيل يخضع لشروط سياسية قابلة للاهتزاز في أية لحظة.

5.3 أما الهدف الاستراتيجي الرابع من الاستراتيجية الوطنية العبر قطاعية يسعى لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة على تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، من خلال نشر معايير العمل اللائق للنساء العاملات في المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية والدولية العاملة في فلسطين. لا تقدم هذه السياسة أية تدخلات تضمن تحقيق الهدف المنشود، كذلك فإن نشر معايير العمل اللائق لا تكفي لتحقيق ذلك، فهناك على سبيل المثال قانون العمل والذي ينص على بعض القضايا الذي يؤدي الالتزام بها إلى تحقيق العمل اللائق، مع ذلك الجزء الأكبر من القطاع الخاص يتجاهل هذا القانون، حيث لا يزال 126 ألف عامل في المنشآت الخاصة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، معظمهم من النساء، وإن الفجوة بين أجورهم والحد الأدنى عالية جداً، بينما نحو 82% من عمال القطاع الخاص لا يحصلون على مكافأة نهاية الخدمة ونسبة عالية من العمال لا يحصلون على إجازات مدفوعة الراتب. كما أن الكثير من المنشآت الاقتصادية لا تراعي شروط السلامة المهنية، مما يؤدي إلى موت العديد من العمال أثناء العمل دون اتخاذ إجراءات صارمة اتجاه ذلك. تدلل هذه المؤشرات وغيرها أن نشر المعايير أو وجود قانون لا يضمن وحده تحقيق الهدف المنشود ولا يضمن تعزيز مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية والإنتاجية.

6.3 وبالمجمل يمكن الاستنتاج أن الاستراتيجيات الوطنية المختلفة تتقاطع بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة ومنها الهدف الثامن الذي يتعلق بالعمل. فهي تركز على دعم نمو الإقتصاد

4- سياسات اقتصادية باتجاه تحقيق مقاصد الهدف الثامن

1.4 بناء رؤية تنموية لها أولويات قطاعية محددة

لتثبيت عملية التراكم الإجمالي في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة المتعلقة بالعمل والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، يتطلب تحديد الأولويات على مستوى القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية. فالمطلوب هو التركيز على عدد محدود جداً من القطاعات أو القطاعات الفرعية من أجل تحقيق أهداف محدودة، ومن ثم الانتقال لمجموعة أخرى من الأهداف.

ومن المهم أن تكون القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية قادرة على وضع حد للانكماش الاقتصادي والمحافظة على مستويات العمالة أو زيادتها. ينبغي لعملية تحديد الأولويات أن تركز على القطاعات التي استطاعت أن تستمر رغم الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن معايير اختيار هذه القطاعات، القدرة على خلق فرص عمل مستدامة، وأن تكون للقطاع روابط خلفية (الموارد الطبيعية أو الموارد الأولية المطلوبة) وروابط أمامية قوية. كما يجب أن يكون لهذا القطاع وجود قوي في السوق المحلية من حيث الإستهلاك مع إمكانية للتصدير خارج فلسطين.

ومن القطاعات التي يمكن ادراجها كقطاعات ذات أولوية بحسب هذه المعايير تشمل بعض المنتجات الزراعية، وفروع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات. من شأن تحديد هذه الأولويات القطاعية تيسير عملية تحديد الأولويات في أنشطة إعادة تأهيل وإعادة بناء البنى التحتية. لتحقيق النجاح في هذه القطاعات، لا بد من زيادة كل من عرض منتجات القطاعات ذات الأولوية والطلب عليها على المستوى المحلي. كما من الضروري دعم جانب العرض من خلال زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستوى رأس المال البشري والمادي، والإهتمام بنقل التكنولوجيا. كما لا بد من العمل على تشجيع الطلب على المنتجات المحلية من خلال برامج لتوفير الحوافر أو القيام بحملات لتشجيع استهلاك هذه المنتجات أو نشاطات مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

يمكن النظر بمنح هذه القطاعات إعفاءات ضريبية وتشجيع مخططات لتمويل مشاريع صغيرة فيها وحمايتها من المنافسة، لفترات زمنية معينة. كما من المهم التفريق في هذه الحماية بين مدخلات الإنتاج والسلع النهائية، حيث أنه من المهم حماية السلع النهائية بينما يتم تحفيز استيراد مدخلات الإنتاج. يجب النظر إلى مثل هذه القطاعات المستهدفة بصفتها رافعة لباقي القطاعات الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي ومفصلي على رفع الإنتاجية والقيمة المضافة، وخفض نسب البطالة، ورفع مستويات الأجور الحقيقية، وتشجيع النساء على الإنخراط في سوق العمل.

2.4 ربط الأولويات الاقتصادية التنموية بمخرجات التعليم

على رأس الأولويات التكاملية للقطاعات الاقتصادية يأتي قطاع التعليم، حيث ينبغي أن يتم التركيز في التعليم على المهارات

إن مقدرة جميع أو معظم الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كاملة، ليست امراً مسلماً به. وفلسطين تعتبر من بين الدول التي تواجه تحديات إضافية عما تواجهه مثيلاتها من الدول النامية، بسبب الوضع الاستثنائي الناتج عن الاحتلال وحرمانها من ممارسة سيادتها على أراضيها ومواردها. وهذا الطرف يلقي بعبئه على أدوات تنظيم الاقتصاد الوطني وأسواق العمل وعلى مختلف مقاصد الهدف الثامن، بقدر ما يؤثر سلباً على احراز فلسطين للتنمية المستدامة في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها، مما يتطلب رزمة "غير اعتيادية heterodox" من السياسات والتدخلات قد لا تلجئ لها دول مماثلة.

في الحالة الفلسطينية، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون في جميع ابعاده بمدى تدخل الاحتلال أو عدمه بالشأن الفلسطيني، بقدر ما يعتمد على انتهاج السياسات الفلسطينية الصائبة وتنفيذها بحيوية ومثابرة. بمعنى آخر، مهما ارتقت السياسات التنموية الفلسطينية الى المستويات المثلى عالمياً، ومهما نشطت الحكومة والاطراف المعنية في تطبيقها، فإن جدواها تبقى خاضعة للظروف السياسية والأمنية المتقلبة، وفي نهاية المطاف، للمصالح العليا للاحتلال الاسرائيلي. بالتالي، لا يمكن مكافحة البطالة أو ضمان الحد الأدنى للأجور أو سحب العمالة داخل اسرائيل ومستوطناتها دون بناء الاقتصاد الوطني المنتج، وهذا بدوره يتطلب سياسات تجارية أو نقدية أو تمويلية غير متاحة ضمن سياق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية القائمة.

هذا لا يعني على الإطلاق ولا يبرر التريث أو الاستسلام للأمر الواقع، بل يستدعي في آن واحد اليقظة والحذر والجرأة والواقعية في التوقعات عند وضع السياسات وتصميم التدابير وآليات التنفيذ. من هذا المنطلق، وعلى ضوء الاستعراض في الاقسام السابقة حول الاتجاه الحالي للاداء الفلسطيني في مؤشرات الهدف الثامن وحول الإتجاهات المرغوبة، والمتمثلة في مصفوفة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية الفلسطينية وتقاطعاتها مع مختلف الأهداف العالمية، فإنه من الممكن تحديد أبرز السياسات والاولويات تنفيذها في المرحلة القريبة القادمة بما يمكن أن يضمن أن الجهات المعنية تقوم بقصارى جهودها وفي الاتجاه الأنسب ضمن سياق الطرف الفلسطيني الخاص. بينما في هذه المراجعة الأولى للانطلاق في مسار تحقيق الاهداف التنموية المستدامة، يركز هذا التقرير على رسم الاتجاه السياسي العام المطلوب، لا بد من قيام الجهات الحكومية والشريكة المعنية بقضايا سوق العمل بالالتزام بما وضع من مؤشرات كمية للأداء المرغوب والمعقول في الفترة 2020-2030، ومراجعتها سنوياً للتأكد من ملائمتها وواقعيتها بحسب تطورات الوضع الاقتصادي والسياسي العام.

في هذه المرحلة من التحليل والاستنتاج، فإن مجالات التدخل السياسي الاقتصادي والاجتماعي المقترحة تحاور المستويين الكلي والجزئي، وهي مبنية بشكل كبير على دراسات وتقارير سابقة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (النقيب، 2003؛ 2006) منظمة العمل الدولية (2018)، والأونكتاد (2006) والخالدي وتقديسي (2009).

منذ العام 1967، ولكنه يمثل عنصراً أساسياً في زيادة كفاءة الإقتصاد. ولضمان نجاح هذه السياسات الإقتصادية، لا بد من التنسيق بين الوزارات المختلفة، كوزارة الإقتصاد، والمالية والتخطيط، لدمج أولويات ونفقات التنمية باحتياجات ومقتضيات الميزانية.

6.4 آليات التكيف والتعامل مع واقع الأزمة

من المهم دراسة آليات التكيف والتعامل مع واقع الأزمة، وهي الآليات التي قامت الصناعات المحلية والتجار المحليون بابتكارها وتكييفها للتأقلم مع واقع الحال الراهن والمشوه. وينبغي العمل فلسطينياً على تحسين هذه الوسائل الحيوية لتحقيق الإكتفاء الذاتي والتجارب المتراكمة ونقلها إلى مجتمعات محلية أخرى وتطبيقها في الصناعات الأخرى ذات الصلة. ينبغي أن تشكل هذا النهج النواة لرؤية اقتصادية-اجتماعية ذات أهداف قطاعية محددة (بالإضافة إلى البرامج والسياسات الرامية إلى تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتوفر لها امكانية للبقاء والإستمرار رغم الظروف الراهنة).

4.7 الاستفادة من الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وتجارب الدول الأخرى

على صانعي القرار الإستفادة من الدراسات العلمية الوفيرة بشأن الإقتصاد الفلسطيني، من قبل مؤسسات البحوث والمؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية في فترة الأزمات وخارجها. كما يمكن لفلسطين الاستفادة من تجارب دول شرق آسيا التي نجحت في تحقيق نمو اقتصادي سريع في ظل أزمة إقتصادية عميقة وصراع سياسي. شملت استراتيجيات هذه البلدان التركيز على النهوض بعدد محدود من القطاعات خلال فترة زمنية محددة. وهذه القطاعات شملت صناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال توازيها قطاعات أخرى كثيفة الإستخدام لليد العاملة متدنية المهارة وأنشطة مرتبطة بإنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية من أجل دفع عملية التقدم التكنولوجي. مثل هذه الاستراتيجية تظهر نهج ذو حدين، يشتمل على صناعات موجهة نحو التصدير تعمل على أساس مبادئ التجارة الحرة، وأخرى صناعات محمية تماماً. أي أنه يمكن استخدام الحماية التجارية لبعض القطاعات وأخرى تترك مفتوحة تماماً.

4.8 الخلاصة

قدم هذا التقرير مراجعة للوضع الراهن في فلسطين فيما يتعلق بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذي يعنى بالنمو الإقتصادي والعمل، وتناول التقاطع بين الهدف الثامن والإستراتيجيات الوطنية وقدم اقتراحات حول استراتيجيات يمكن أن تحقق مقاصد هذا الهدف. ما يمكن استخلاصه من هذه المراجعة هو أن الوضع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة فيما يتعلق بمقاصد الهدف الثامن. فالنمو الإقتصادي متأرجح، والبطالة مرتفعة، ومشاركة النساء في سوق العمل منخفضة، والأجور الحقيقية تتراجع، وإصابات العمل مرتفعة، أم مشاركة العمال في النقابات العمالية ضعيفة، وفي نفس الوقت نجد أكثر من 60% من العمال يصفون على أنهم عمالة غير منتظمة، ومعدلات الفقر مرتفعة خاصة في

والمؤهلات اللازمة لتحقيق أهداف الأولويات المحددة في القطاعات الإنتاجية. فمستويات التعليم في فلسطين مرتفعة، ولكنها لا تفي بالغرض فيما يتعلق بتحسين الانتاجية في القطاعات الإقتصادية. فحالياً يتم التركيز في التعليم على المعرفة وليس على المهارات، لذلك فإن قدرات الطلاب تتمركز حول اختبارات الذاكرة وليس حول تحفيز الابداع والابتكار أو كيفية تحويل الأفكار إلى نتائج عملية على أرض الواقع. لذلك لا بد من التركيز على النوعية في التعليم المتخصص الذي يركز على المهارات وليس فقط على تحصيل مستواً معين من التحصيل العملي.

3.4 معالجة التراجع في محددات العمل اللائق

لا بد من متابعة تطبيق قانون العمل من خلال مفتشي وزارة العمل وتشجيع العمال على المطالبة بحقوقهم وتفعيل دور النقابات العمالية. كما من المهم خفض نسب العمال الذين يكسبون الحد الأدنى للأجور من خلال الحد من انتشار العمالة غير المنتظمة والتي تعني ظروف عمل سيئة وانعدام للحماية والحقوق العمالية. ويتم ذلك من خلال مساعدة القطاعات الاقتصادية على تحسين الجودة والتسويق والحماية من المنافسة غير العادلة، سواء كانت دولية أو اسرائيلية. كما لا بد من إعطاء فرص أكثر لذوي الإعاقة، حيث أن مؤهلاتهم العلمية مرتفعة، إلا أن انخراطهم في سوق العمل يبقى ضعيفاً. وهذا يمكن تحقيقه من خلال حملات توعية عن أحقية ذوي الإعاقة في العمل والمشاركة في الإنتاج.

4.4 ربط الأولويات الاقتصادية بالأهداف الإجتماعية

لا بد من تحديد مجموعة من الأولويات التكاملية في مجالات الصحة وشبكات الأمان الإجتماعية بحيث تتكامل مع الأولويات في القطاعات الإنتاجية. لذلك لا بد من عدم السماح بارتفاع فجوة الأجور في القطاع الواحد أكثر من حد معين، لأن ذلك يؤدي إلى تزايد اللامساواة في المجتمع وإلى الحاجة لرفع تغطية شبكات الأمان. ويمكن الاستجابة لإحتياجات الفقراء من الغذاء والسكن والدواء من خلال القطاعات الإنتاجية المحلية. ومن الضروري أن يتم تخصيص بعض الموارد المالية لتلبية الاحتياجات الأساسية (التغذية، والصحة والتعليم) قبل توزيع الموارد على قطاعات النمو ذات الأولوية. بين آليات الربط التي يمكن استخدامها على مستوى القطاعات الفرعية أو مستوى قطاعات محددة: منح إعفاءات ضريبية، مخططات لتمويل مشاريع صغيرة، تدريب العمال والارتقاء بمستوياتهم، دعم عوامل الإنتاج، استخدام التكنولوجيا لإضافة القيمة والعمل على تطوير هذه التكنولوجيا لتتنواء مع الحاجات والمحددات المحلية.

5.4 استثمار في تراكم رأس المال الإجتماعي

لإستفادة من تراكم رأس المال المادي والبشري، لا بد من الإستثمار في رأس المال الإجتماعي، أي نظام الإطار القانوني والمؤسسي الذي يشجع الإستثمار لا الإستهلاك، كما يشجع الأنشطة الإنتاجية لا الأنشطة التي تؤدي إلى توليد الدخل الريعي (مثل بيع الأراضي). اهمل هذا النوع من رأس المال

قطاع غزة. كما أن هذه القضايا تصبح أكثر تعقيدا عندما نرى بأن هذه المؤشرات لا تتحسن مع مرور الزمن، بل على العكس، تتراجع، خاصة فيما يتعلق ببطالة النساء، وتراجع اجورهن الحقيقية، وتواجد العمال في العمالة غير المنظمة، ألخ. هذا الوضع المتأزم يدعو لصياغة سياسات وطنية عاجلة

لمعالجة تراجع المؤشرات الاقتصادية من خلال وضع أولويات إقتصادية والتركيز على قطاعات معينة يمكن لنجاحها أن يصبح رافعة للإقتصاد ككل. لنجاح تحقيق هذه الأولويات لا بد من التركيز على منظومة من السياسات الجزئية والكلية والاجتماعية تم التطرق لها في هذا الفصل.

المراجع

- الاونكتاد (2006) الإقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة، تقرير رقم UNCTAD/GDS/APP/2006/1 الأمم المتحدة: جنيف.
- النقيب، فضل (2003) مدخل نظري حول صياغة رؤية تنمية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله: فلسطين.
- النقيب، فضل وحامد، مهند (2006) الأجور والإنتاجية في القطاع الصناعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله: فلسطين.
- البطمة، سامية (2003) معوقات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت: فلسطين.
- الأمم المتحدة (2015) تحويل عالمنا - خطة التنمية المستدامة 2030
- [/http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E)
- منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب (2017) أهداف التنمية المستدامة: الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الأمم المتحدة: جنيف.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (عدة سنوات) مسح القوى العاملة. رام الله: فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (عدة سنوات) مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة. رام الله: فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (عدة سنوات) الحسابات القومية السنوية. رام الله: فلسطين. رابط:
- http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/741/default.aspx
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (عدة سنوات) مؤشرات رئيسية حول الفقر. رام الله: فلسطين.
- http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/748/Default.aspx
- bugattas (2017) Palestine: Macroeconomic Performance and Development Challenges and Policy. EU-TSP
- International Labor Organization (ILO) (2018) the Situation of Workers in Occupied Arab Territories.
- Javorcik, B (2004) "Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages". American Economics Review. Vol. 94, No. 3.
- Khalidi, R. and Taghdisi-Rad, S. (2009) the economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy (A special report commemorating twenty-five years of UNCTAD's programme of assistance to the Palestinian people. UNCTAD: Geneva.
- Mitchel, G. (1996) Problems and fundamentals of sustainable development indicators, Sustainable Development Journal at: [https://doi.org/10.1002/\(SICI\)1099-1719\(199603\)4:1<1::AID-SD24>3.0.CO;2-N](https://doi.org/10.1002/(SICI)1099-1719(199603)4:1<1::AID-SD24>3.0.CO;2-N)
- Nye, J. (2002) "Economic Growth and True Inequality" In Library of Economics and Liberty, online at: <http://www.econlib.org/library/Columns/Nyegrowth.html>.
- State of Palestine (2018) Palestinian National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda. Ramallah: Palestine.

ملحق: التقاطع بين مقاصد وغايات الهدف الثامن والإستراتيجيات الوطنية

8.2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والتطور التكنولوجي والابتكار بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية واليد العاملة كثيفة العمالة.			
السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية 2017-2022)	6. الاستقلال الاقتصادي	11.6 بناء اقتصاد فلسطين المستقبلي.	6.11.1: إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في فلسطين، مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في غزة. 6.11.2: جذب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، مع التركيز على قطاعات البناء والسياحة والزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 6.11.4: التخطيط والاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية (الماء، الكهرباء، النقل وشبكات الاتصالات، المطارات، الموانئ البحرية والمجمعات الصناعية). 6.11.5: تعزيز دور القطاع المالي في دعم نمو القطاع الخاص. 6.11.6: سد فجوة التنمية في الضفة الغربية وغزة.
10. مجتمعات قادرة على الصمود	10. 29. تنشيط الزراعة وتقوية مجتمعاتنا الريفية.	10.29.1: زيادة الإنتاج النباتي والحيواني وتطوير سلاسل القيمة 29.2..10: حماية ودعم المزارعين، ولا سيما في المناطق المعرضة للتهديد.	
وزارة الاقتصاد الوطني (الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017 - 2022).	1. اقتصاد فلسطيني مستقل	1.1 تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. 1.2 تسهيل التجارة الفلسطينية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. 1.3 تعزيز وتطوير الصادرات الفلسطينية. 1.4 تطوير تجارة الخدمات.	1.1.1. تنوع الشركاء التجاريين والعثور على أسواق بديلة 1.2.1. توفير بيئة عمل مناسبة 1.3.1. تنفيذ خطة استراتيجية التصدير الوطنية. 1.4.1. تنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على التجارة في الخدمات
3. صناعة فلسطينية رائدة وتنافسية	3.1 تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية 3.2 زيادة حجم الصادرات الصناعية 3.3 زيادة حصة المنتج المحلي في السوق الفلسطيني 3.4 توفير البنية التحتية والخدمات لدعم نمو الصناعة	3.1.1 اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة 3.2.1 تطوير الصادرات الصناعية 3.3.1 تمديد العمل على استبدال الواردات. 3.3.2 دعم وحماية المنتج الوطني وتحسين جودته. 3.4.1 إنشاء مدن صناعية مؤهلة 3.4.2 توفير الخدمات اللازمة للصناعة	
4. تلعب السلطات المحلية دوراً نشطاً وداعماً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية	4.2 تطوير بنية تحتية فعالة وموثوقة (المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق، المناطق الصناعية، إلخ) التي تقدم خدمات بأسعار معقولة لتسهيل وتشجيع عمل القطاع الخاص. 4.3 تعزيز الاقتصاد الأخضر والمستدام ووضع المعايير والإجراءات والحوافز والضوابط المناسبة لضمان الاستغلال الاقتصادي الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية التقليدية وغير التقليدية.		
8.3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل كريمة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ونموها، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية			
السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية 2017-2022).	4. حكومة مركزية حول المواطنة	7.4 حكومة محلية مستجيبة 8.4 تحسين الخدمات للمواطنين	4.7.5: توسيع التنمية الاقتصادية المحلية. 4.8.1: تطوير وتنفيذ إستراتيجية لتحسين الخدمة على مستوى الحكومة، مع التركيز بشكل خاص على "المنطقة ج" والقدس الشرقية، بالتعاون مع شركاءنا في التسليم 4.8.3: تعزيز تقديم الخدمات من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

<p>6.11.1: إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في فلسطين، مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في غزة.</p> <p>6.11.2: جذب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، مع التركيز على قطاعات البناء والسياحة والزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <p>6.11.4: التخطيط والاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية (الماء، الكهرباء، النقل وشبكات الاتصالات، المطارات، الموانئ البحرية والمجمعات الصناعية).</p> <p>6.11.5: تعزيز دور القطاع المالي في دعم نمو القطاع الخاص.</p> <p>6.11.6: سد فجوة التنمية في الضفة الغربية وغزة.</p>	<p>11.6 بناء اقتصاد فلسطين المستقبلي.</p>	<p>6. الاستقلال الاقتصادي</p>	<p>السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية 2017-2022).</p>
<p>6.14.1: دعم وحماية المنتجات الوطنية، وزيادة القدرة على المنافسة وتوسيع استبدال الواردات.</p> <p>6.14.2: زيادة حصة المنتجات الفلسطينية من السوق المحلي.</p>	<p>14.6 تعزيز الصناعة الفلسطينية.</p>		
<p>2.1.1. إنشاء إطار قانوني وتنظيمي تنافسي.</p> <p>2.2.1. تقديم خدمات دعم الاستثمار.</p> <p>2.2.2. إنشاء مدن صناعية مؤهلة.</p> <p>3.5.1. تطوير وتنفيذ السياسات المناسبة لتطوير ودعم المشاريع.</p> <p>3.6.1. تنفيذ استراتيجية سياسة الجودة الوطنية.</p>	<p>2.1. توفير البيئة التشريعية التي تجذب الاستثمار</p> <p>2.2. توفير البنية التحتية لجذب الاستثمار</p> <p>3.5. تطوير ودعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وتعزيز روح المبادرة والإبداع خاصة بين الشباب والنساء</p> <p>3.6. تطوير جودة البنية التحتية بما يتماشى مع المتطلبات الدولية</p>	<p>2. بيئة أعمال جذابة</p> <p>3. صناعة فلسطينية رائدة وتنافسية</p>	<p>وزارة الاقتصاد الوطني: (الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017 - 2022).</p>
<p>1.2. الرجال والنساء والشباب والشابات من الأسر الفقيرة المنخرطة في برامج التمكين الاقتصادي الجماعي والفردى من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، بما في ذلك إنشاء مشاريع جديدة وتطوير الأعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة. • برامج التمكين الجماعي للأسر الفقيرة والمزارعين. • تقديم القروض للمشاريع الاقتصادية للأسر الفقيرة. • التدريب المهني والعمالة للشباب والنساء والشباب ذوي الإعاقة من برامج الأسر الفقيرة. • تشجيع الشركات والمشاريع التي تتعامل مع تسويق صغار المنتجين والمنتجات الفقيرة، والاستفادة من أسواق التضامن العالمية في هذا المجال. • تدريب موظفي وزارة التنمية الاجتماعية لتمكينهم من أداء دورهم بشكل أفضل في مجال التدخلات المباشرة، لصالح الفقراء على المستوى المحلي، وتصميم وتنفيذ التدخلات كذلك. 	<p>2. إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وتطويره، بما في ذلك توفير الموارد والبرامج المالية اللازمة، بما في ذلك تعزيز عملية تعزيز التشريعات ذات الصلة.</p> <p>6 - توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لجميع الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وكبار السن والشباب، ووضع تدابير من أجل حصول كل شخص على المياه والطاقة والرياضة والمناسبات الثقافية المناسبة. تنمية الاقتصاد وريادة الأعمال.</p>	<p>1. تخفيف الفقر</p> <p>2. القضاء على جميع أشكال العنف والتهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني</p>	<p>وزارة التنمية الاجتماعية (استراتيجية تنمية القطاع الاجتماعي 2017-2022).</p>
<p>3. الحفاظ على توازن الالتحاق في مسارات التعليم الثانوي (المسار المهني، المسار العلمي، ومسار العلوم الإنسانية) من خلال زيادة نسبة التسجيل في مسار التعليم المهني، بحيث يشكل أكبر نسبة من المسارات التعليمية يتبعها المسار العلمي ومن ثم المسار الإنساني، وليس العكس.</p> <p>6. زيادة نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم العالي من 50% إلى 55%. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع المؤسسات المجتمعية لزيادة المنح الدراسية للطلاب، ومع الصناديق والمؤسسات الدولية والعربية لتقديم المنح للطلاب. كما أن هناك حاجة إلى الاستثمار في سوق العمل لتشجيع الطلاب وتزويدهم بالمنح الدراسية في المجالات والتخصصات المطلوبة في السوق المحلية، فضلاً عن وظائف أخرى في أماكن أخرى.</p> <p>7. زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة التقنية العامة.</p>	<p>1. تحسين الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات التعليمية والمحافظة على معدلات الالتحاق الجيدة</p>	<p>1. ضمان الوصول الآمن والشامل والمنصف إلى المساواة في التعليم على جميع مستويات المنظومة.</p>	<p>وزارة التعليم والتعليم العالي (الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022).</p>
<p>9 - زيادة الالتحاق بالتدريب على التعليم التقني والمهني، لا سيما للطلقات. ويجب تكييف هذه الزيادة مع الخطط القائمة على متطلبات سوق العمل، ويتم تنفيذها بالتعاون مع مالكي المؤسسات والمصانع الخاصة لتوفير وتشجيع الوصول إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. يجب على الوزارة التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، ووزارة العمل والشركاء الآخرين في هذا الصدد. علاوة على ذلك، هناك حاجة لتوفير تخصصات مناسبة.</p>	<p>العدالة والمساواة</p>		

النتائج القطاعية	السياسات القطاعية	الأهداف الاستراتيجية	
<p>1.1. إن العلاقة المتبادلة والتشاركية بين وزارة العمل وأرباب العمل والعاملين نشطة وقوية.</p> <p>1.2. تفعيل نظام معلومات سوق العمل (LMIS) وتحديثه.</p> <p>1.3. قامت مجالس العمل الفلسطينية في المحافظات بتفعيل وتطوير أدائها.</p> <p>1.4. وقد ازداد حجم صندوق التوظيف كأداة ومظلة لتنفيذ مختلف البرامج التنفيذية.</p> <p>1.5. تم تعزيز المشاريع الفردية والجماعية.</p> <p>1.6. لقد تم فتح أسواق العمل الأجنبية للعمل الفلسطيني.</p>	<p>1.5. تعزيز مفهوم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.</p> <p>1.6. خلق شركات تشغيلية مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.</p> <p>1.7. حفز فرص الاستثمار في القطاع الخاص</p>	<p>1. خفض معدلات البطالة</p>	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).
<p>2.1. توسيع خدمات التدريب المهني وتطوير نوعية التدريب.</p> <p>2.2. وضع اللوائح والتشريعات لنظام التعليم والتدريب المهني.</p>	<p>2.2. تفعيل مشاركة القطاع غير الحكومي وخاصة الشركاء الاجتماعيين.</p>	<p>2. توفير العمالة المدربة وفقاً لاحتياجات سوق العمل</p>	
<p>5.3. وقد توسعت العلاقة مع المؤسسات الأجنبية الداعمة لقطاع العمل وتطورت.</p> <p>5.4. تم تعزيز الشراكة مع منظمة العمل العربية والدولية.</p> <p>5.5. تم تعزيز التزامات فلسطين تجاه الاتفاقيات والتوصيات العربية والدولية.</p>	<p>5.1. بناء الموارد البشرية والمادية لمؤسسات قطاع العمل.</p> <p>5.2. حوسبة قطاع العمل.</p> <p>5.3. حوكمة الشركات الثلاثية.</p> <p>5.4. إضفاء الطابع المؤسسي على اللجان المشتركة في تطوير قطاع العمل وتعزيز دوره.</p>	<p>5. بناء قدرات مؤسسات الشراكة الثلاثية وإدارتها، وتعزيز دورها على المستويين المحلي والدولي.</p>	
	<p>4.4. تطوير آليات تسمح بتطوير الشراكة بين النظام المصرفي والسلطات المحلية، مما يتيح سهولة الوصول إلى الاستثمار في البنية التحتية وتنفيذ مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق.</p> <p>4.5. إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات التنمية المحلية في الحكومة المحلية والسلطات المحلية وفي صندوق التنمية والإقراض البلدي.</p>	<p>4. تلعب السلطات المحلية دوراً نشطاً وداعماً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية</p>	وزارة الحكم المحلي (استراتيجية قطاع الحكم المحلي - 2017- 2022)
8.5 بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.			
التدخل السياسي	السياسية الوطنية	الأولوية الوطنية	
<p>1.1.1: إعادة تأكيد السيادة على كامل أراضي دولة فلسطين على حدود 1967 بما فيها القدس الشرقية.</p> <p>1.1.4: زيادة الضغط السياسي والقانوني والاقتصادي والقاعدي لإنهاء الاحتلال.</p> <p>1-1-5: رفع الحصار عن غزة وإقامة ارتباط جغرافي مع الضفة الغربية.</p> <p>1-1-6: إعداد خطط الانتقال الخاصة بالاستقلال التي ترسم الخطوات نحو تأكيد السلطة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين في جميع قطاعات الدولة ذات السيادة.</p>	<p>1.1. حشد الدعم الوطني والدولي</p>	<p>1. إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلالنا</p>	السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية - 2017- 2022).
<p>6.12.1: الإسراع في خلق فرص العمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.</p> <p>6.12.2: تطوير برامج خلق فرص العمل للخريجين، وضمان تكافؤ الفرص للمرأة</p> <p>6.12.3: توسيع صندوق التوظيف الفلسطيني.</p>	<p>6.12. خلق فرص العمل.</p>	<p>6. الاستقلال الاقتصادي.</p>	
<p>7.15.1: تعزيز برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تفيد الفئات الضعيفة والفقراء.</p> <p>7.15.2: ضمان أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تضيف الحاجة إلى الفئات الضعيفة والفقراء.</p> <p>7.15.3: تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال وضع برامج للتوظيف للفئات المستبعدة (المعوقين والشباب والنساء والسجناء السابقين).</p> <p>7.18.1 القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.</p> <p>7.18.2. إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة من النساء في المجتمع والتنمية الاقتصادية والحياة العامة.</p> <p>2.19.7. التأكيد من أن شبابنا يوفر لهم فرص مستقبل ناجح.</p>	<p>7.15. التخلص من الفقر.</p> <p>7.18. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p> <p>7.19. شبابنا مستقبلاً</p>	<p>7. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون</p>	

أولويات الهدف	مجال الهدف	الهدف الاستراتيجي	
12- تعزيز التدريب والتعليم التقني والمهني، والتعليم العالي الجامعي وغيره، وتعليم الكبار وتدريبهم، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين. ويستدعي ذلك الحاجة إلى إزالة الحواجز والحواجز القائمة على نوع الجنس التي تؤثر على الفئات الضعيفة (أي الأشخاص ذوي الإعاقة).	ج. العدالة والمساواة	1. ضمان الوصول الآمن والشامل والمنصف إلى المساواة في التعليم على جميع مستويات النظام.	وزارة التربية والتعليم العالي (الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم -2017-2022).
النتائج القطاعية	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي	
1.1. إن العلاقة المتبادلة والتشاركية بين وزارة العمل وأرباب العمل والعمالين نشطة وقوية. 1.2. تفعيل نظام معلومات سوق العمل (LMIS) وتحديثه 1.3. قامت مجالس العمل الفلسطينية في المحافظات بتفعيل وتطوير أدائها. 1.4. وقد ازداد حجم صندوق التوظيف كأداة ومظلة لتنفيذ مختلف البرامج التنفيذية. 1.5. تم تعزيز المشاريع الفردية والجماعية 1.6. لقد تم فتح أسواق العمل الأجنبية للعمل الفلسطيني.	1.1. تنفيذ برنامج استراتيجية العمالة الوطنية الشاملة. 1.2. تعزيز دور مظلة العمالة الوطنية (صندوق التشغيل الفلسطيني) في تنفيذ برامج توليد العمالة. 1.3. خلق بيئة تمكينية لتوظيف الشباب والنساء والمجموعات المهمشة في سوق العمل. 1.4. اعتماد نظام معلومات سوق العمل كقاعدة بيانات تسق العرض والطلب وتشكل مصدراً للبحوث والدراسات	1. خفض معدلات البطالة	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).
2.1. توسع خدمات التدريب المهني وتطوير نوعية التدريب. 2.2. وضع اللوائح والتشريعات لنظام التعليم والتدريب المهني.	2.1. تطوير وتوسيع نظام التدريب المهني والتقني. 2.4. تطوير المعايير المهنية للقطاعين العام والخاص.	2. توفير العمالة المدربة وفقاً لاحتياجات سوق العمل	
النتائج	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي القطاعي	
4.1. تلتزم مؤسسات القطاع بالقوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة لتحقيق العمل اللائق لجميع العمال من الإناث والذكور.	1. نشر معايير العمل اللائق للنساء العاملات في المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية والدولية العاملة في فلسطين.	4. تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.	وزارة شؤون المرأة المحلية (الاستراتيجية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017 - 2022)
8.6 بحلول عام 2020، الحد بشكل كبير من نسبة الشباب الذين ليسوا في العمل أو التعليم أو التدريب.			
التدخل السياسي	السياسة الوطنية	الأولوية الوطنية	
8.21.1. الحفاظ على معدلات الالتحاق المرتفعة وتحسين الإبقاء على الأولاد والبنات في التعليم الأساسي. 8.21.2. تحسين الالتحاق والتوازن بين الأولاد والبنات في جميع مراحل التعليم الثانوي. 8.21.3. تحسين الالتحاق بالتعليم المستمر وبرامج محو الأمية. 8.21.4. دعم وحماية التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية والمنطقة (ج) وغزة. 8.23.1. مواثمة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، مع الوصول العادل إلى هذه الفرص. 8.23.2. ترقية وتوسيع البنية التحتية للمرافق والتدريب التقني والمهني. 8.23.3. تعزيز قدرة البحث العلمي في فلسطين.	8.21. تحسين تسجيل الطلاب والاحتفاظ بهم. 8.23. من التعليم إلى العمل	8. جودة التعليم للجميع	السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية -2017-2022)
أولويات الهدف	مجال الهدف	الهدف الاستراتيجي	
12- تعزيز التدريب والتعليم التقني والمهني، والتعليم العالي الجامعي وغيره، وتعليم الكبار وتدريبهم، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين. ويستدعي ذلك الحاجة إلى إزالة الحواجز والحواجز القائمة على نوع الجنس التي تؤثر على الفئات الضعيفة (أي الأشخاص ذوي الإعاقة). 13- دعم مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك الجامعات، من خلال تشجيع ودعم السياسات لتوفير فرص التعليم مدى الحياة والجودة على أساس عادل. 14 - تحديد ورصد وتحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم الجيد بالإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع مشاركتهم في قطاع التعليم، وتحقيقهم ومستوى إنجازهم أمر لا يقل أهمية. هناك أيضاً حاجة لاتخاذ تدابير تركز على الذكور في حالة وجود تفاوت واضح لصالح الإناث.	ج. المساواة والعدالة	1. ضمان الوصول الآمن والشامل والمنصف إلى المساواة في التعليم على جميع مستويات النظام.	وزارة التربية والتعليم العالي (الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم -2017-2022).

4. توفير بيئة مواتية للتعليم من خلال المرافق التعليمية والملاعب، وتشجيع النشاط الرياضي، وتشجيع القراءة، والمشاركة في النشاط الحر لجميع الطلاب. ويتم ذلك بالتعاون بين الوزارة والجهات المانحة لقطاع التعليم والمجتمع المحلي وبعض المؤسسات الدولية.	1. تطوير البرامج والمناهج ونظم التقييم:	2. developing student-centered teaching and learning pedagogy and environment	
---	---	---	--

النتائج القطاعية	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).
2.1. توسيع خدمات التدريب المهني وتطوير نوعية التدريب.	2.3. تعزيز المواقف الإيجابية نحو نظام التدريب المهني.	2. توفير العمالة المدربة وفقاً لاحتياجات سوق العمل	

النتائج	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي القطاعي	وزارة شؤون المرأة المحلية (الاستراتيجية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022)
1-5 يزداد تسجيل الأطفال في رياض الأطفال وتسجيل الأولاد في المدارس الثانوية سنوياً.	1. وضع تدخلات فورية للحد من انخفاض معدلات الالتحاق ونوعية التعليم قبل المدرسي للبنين والبنات والأطفال ذوي الإعاقات ولتقليل معدلات التحاق الأكاديميين ومعدلات التحاق الأولاد بالمدارس الثانوية.	5. تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة والمهمشة.	

8.7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل الجبري وإنهاء الرق الحديث والاتجار بالبشر وضمان حظر وإزالة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وبحلول عام 2025 إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله.

أولويات الهدف	مجال الهدف	الهدف الاستراتيجي	وزارة التربية والتعليم العالي (الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022).
1. الحفاظ على نسبة عالية من الالتحاق بالمدرسة الأساسية الدنيا (الصفوف 1-4) للجميع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأمنية لجعل التعليم إلزامياً.	1. تحسين الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات التعليمية والمحافظة على معدلات الالتحاق الجيدة	1. ضمان الوصول الآمن والشامل والمنصف إلى المساواة في التعليم على جميع مستويات النظام.	
5. متابعة الطلاب الذين يتسربون من المدرسة في جميع مستويات التعليم خاصة بعد الصف الثامن، من أجل زيادة مستوى التسجيل في التعليم الثانوي. وهذا ممكن من خلال تعاون وزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الأوقاف، ومؤسسات المجتمع المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وأجهزة الأمن، وغيرها من أجل جعل التعليم إلزامياً حتى الصف العاشر.			
6. تقييم برامج وسياسات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للحفاظ على جودتها.	1. تطوير البرامج والمناهج ونظم التقييم:	2. developing student-centered teaching and learning pedagogy and environment	

النتائج القطاعية	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).
4.1. تعزيز الإشراف على تطبيق القانون بموجب أحكامه وشروطه.	4.3. الحد من عمالة الأطفال.	4. تعزيز معايير العمل اللائق في فلسطين	

النتائج	السياسات القطاعية	الهدف الاستراتيجي القطاعي	وزارة شؤون المرأة المحلية (الاستراتيجية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2017-2022)
5.1 حماية وتمكين الأسر الفقيرة والمهمشة والأطفال المعرضين للخطر في جميع المواقع.	لا يوجد سياسة واضحة هنا حول الأطفال	5. تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة والمهمشة.	

8.8 حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، بما في ذلك العمال المهاجرون، ولا سيما النساء المهاجرات، وأولئك الذين يعملون في ظروف غير مستقرة

التدخل السياساتي	السياسية الوطنية	الألوية الوطنية	السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية 2017-2022)
2.3.3 العمل مع المنظمات الدولية والدول المضيفة لتحسين جودة الخدمات للاجئين الفلسطينيين.	2.3. أرض واحدة شخص واحد.	2. إنهاء الاحتلال تحقيق استقلالنا.	
2.4.3 حماية حقوق المواطنين وتشجيع احترام التعددية والمساواة والتحرر من التمييز.	2.4. التمسك بالمبادئ الديمقراطية		

6.12.4: ضمان بيئة عمل آمنة من خلال تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية.	6.12. خلق فرص العمل.	6. الاستقلال الاقتصادي	
4.1. تعزيز الإشراف على تطبيق القانون بموجب أحكامه وشروطه. 4.2. تعزيز تدابير السلامة والوقاية 4.4. تعزيز تنظيم علاقات العمل	4.1. تنفيذ السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية. 4.2. تحسين ظروف العمل. 4.4. تقوية العلاقة بين الطرفين الإنتاج وفقاً للقانون واتفاقات العمل الجماعية. 4.5. تعزيز حرية تكوين الجمعيات. 4.6. تعزيز دور الحوار الاجتماعي في تطوير وتنظيم قطاع العمل.	4. تعزيز معايير العمل اللائق في فلسطين	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).
8. ب. بحلول عام 2020، إعداد وتنفيذ استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لمنظمة العمل الدولية لتوفير فرص العمل			
التدخل السياسي	السياسة الوطنية	الأولوية الوطنية	
3.5.2. الوفاء بالالتزامات الناشئة عن انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية والعضوية في المنظمات الدولية. 3.5.3. المشاركة بنشاط في المنتديات الدولية.	3.5. توسيع المشاركة الدولية لفلسطين	3. تعزيز المكانة الدولية لفلسطين	السلطة الوطنية الفلسطينية (أجندة السياسة الوطنية 2017-2022)
9 - زيادة الالتحاق بالتدريب على التعليم التقني والمهني، لا سيما للطلقات. يجب تكييف هذه الزيادة مع الخطط القائمة على متطلبات سوق العمل، وتنفيذ بالتعاون مع مالكي المؤسسات والمصانع الخاصة لتوفير وتشجيع الوصول إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. يجب على الوزارة التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، ووزارة العمل والشركاء الآخرين في هذا الصدد. علاوة على ذلك، هناك حاجة لتوفير تخصصات مناسبة.	ج. المساواة والعدالة	1. ضمان الوصول الآمن والشامل والمنصف إلى المساواة في التعليم على جميع مستويات النظام.	وزارة التربية والتعليم العالي (الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022).
5.3. وقد توسعت العلاقة مع المؤسسات الأجنبية الداعمة لقطاع العمل وتطورت. 5.4. تم تعزيز الشراكة مع منظمة العمل العربية والدولية. 5.5. تم تعزيز التزامات فلسطين تجاه الاتفاقيات والتوصيات العربية والدولية.	5.5. استجابة الشركاء لمتطلبات انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. 5.6. تعزيز وتوسيع الشراكات مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة إقليمياً ودولياً. 5.7. استكمال البيئة القانونية التي تحكم عمل الشركاء في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.	5. بناء قدرات مؤسسات الشراكة الثلاثية وإدارتها، وتعزيز دورها على المستويين المحلي والدولي.	وزارة العمل (استراتيجية قطاع العمل، 2017 - 2022).